

متطلبات اعتماد المصرفية الالكترونية في الجزائر

The requirements of electronic banking in Algeria

Conditions requises pour l'adoption de la banque électronique en Algérie

The requirements of electronic banking in Algeria

Conditions requises pour l'adoption de la banque électronique en Algérie

محمد طرشي^(أ)، عمر عبو*^(ب)، نبيل بوفليح^(ج)

(أ): أستاذ محاضر قسم أ، جامعة حسينية بن بو علي الشلف (الجزائر)، m.torchi@univ-chlef.dz

(ب): أستاذ محاضر قسم أ، جامعة حسينية بن بو علي الشلف (الجزائر)، a.abbou@univ-chlef.dz

(ج): أستاذ محاضر قسم أ، جامعة حسينية بن بو علي الشلف (الجزائر)، n.bouflih@univ-chlef.dz

تاريخ إرسال المقال: 2019/01/05 إرسال المقال من اجل التعديل: 2019/03/23 قبول المقال للنشر: 2019/04/10

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المتطلبات التي يمكن توفيرها لتطوير المصرفية الالكترونية في الجزائر وذلك في ظل المتغيرات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي أثرت على مختلف الجوانب الاقتصادية ، و أصبح من الضروري تطوير المعاملات المصرفية في الجزائر لتواكب النظم المصرفية في العالم.

من بين النتائج المتوصل إليها أن النظام المصرفي الجزائري لا يزال يفتقر إلى الحداثة في ظل هيمنة كاملة للبنوك العمومية، و ضعف عمليات الوساطة المالية بالإضافة الى عدم توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تعتبر أساسية لاعتماد المصرفية الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: المصرفية الالكترونية؛ تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات؛ الانترنت؛ النظام المصرفي الجزائري.

Abstract :

This research aims to study the requirements that can be provided for the development of electronic banking in Algeria in light of the recent changes in information and communication technology that have affected the various economic aspects. It is necessary to develop banking transactions in Algeria to cope with banking systems in the world.

The results show that the Algerian banking system is still lacking in modernity under the full dominance of public banks, the weakness of financial intermediation operations, and the lack of ICT infrastructure which is essential for the adoption of electronic banking.

Key words : Electronic Banking; ICT; Internet; Algerian Banking System.

Résumé:

Cette recherche a pour objectif d'étudier les besoins qui peuvent être apportés au développement de la banque électronique en Algérie à la lumière des récents changements intervenus dans les technologies de l'information et de la communication et qui ont affecté les différents aspects économiques. Il est nécessaire de développer les transactions bancaires en Algérie pour faire face aux systèmes bancaires du monde.

Les résultats montrent que le système bancaire algérien manque encore de modernité du fait de la domination totale des banques publiques, de la faiblesse des opérations d'intermédiation financière et du manque d'infrastructures TIC indispensables à l'adoption du système de banque électronique.

Mots Clés: Banque électronique; TIC; L'Internet; Système bancaire algérien.

*: Corresponding autor: a.abbou@univ-chlef.dz

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم العناصر الفاعلة في النشاط الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعتمد على وضعية النظام المصرفي، حيث أن سيره يؤثر بشدة على أداء الاقتصاد في الأمد الطويل وعلى الاستقرار الاقتصادي الكلي في المدى القصير، وتشكل التشوهات فيه عقبات حادة أمام

التنمية من خلال إلحاق الضرر بتراكم رأس المال ونمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن ضعفه قد يكون مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي أو السبب في انتشار وتعميم الصدمات الاقتصادية المنبثقة من نواحي اقتصادية أخرى.

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات الى إعادة النظر في الدور التقليدي للمصارف الذي يقوم على قبول الودائع وضمان الائتمان و التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية و مالية متطورة و متنوعة، كما ادى التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات إلى إحداث قفزة نوعية في الصناعة المصرفية ، حيث أصبح بإمكان العملاء إجراء عملياتهم المالية من خلال شبكة الانترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة التي تنتجها البنوك خاصة بعد انتشار التجارة الالكترونية .

غير أن اعتماد الصيرفة الالكترونية يتطلب بذل الكثير من الجهود انطلاقا من تفعيل دور القطاع المصرفي من خلال إحداث عمق مالي يؤدي إلى تبني مختلف الأدوات المصرفية من طرف الجمهور و توسيع مجالات الوساطة المالية و توفير الخدمات المالية و اتاحتها للاستخدام أو التعامل من قبل قطاعات المجتمع المختلفة .

و للتمكن من نشر الخدمات المصرفية الالكترونية بشكل واسع بين مختلف فئات المجتمع يجب توفير بيئة تمكينية تساهم في بناء مجتمع المعلومات أين تستخدم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في إحداث تغيير في جميع نواحي الحياة الاقتصادية و التجارية و الاجتماعية و في تحسين ظروف المعيشة و بيئة الأعمال، و لا يتحقق ذلك إلا بوضع سياسات و استراتيجيات خاصة بنشر تكنولوجيا المعلومات و ذلك بتخصيص الميزانيات اللازمة للتنفيذ.

و الجزائر على غرار الكثير من الدول العربية وضعت ضمن أولوياتها بناء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و هذا للاعتماد عليها في تقديم خدمات القطاع العام و اعتماد آليات الصيرفة الالكترونية .

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى توفر متطلبات اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

-ما هي الصيرفة الالكترونية ؟ و ما هي أهم مقوماتها؟

-هل تمتلك الجزائر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لنشر الصيرفة الالكترونية؟

-ما هو الدور الذي يلعبه بنك الجزائر لاعتماد الصيرفة الالكترونية؟

الفرضيات:

-البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر لا ترقى إلى المستوى المطلوب و هي غير كافية لتطوير و توسيع المعاملات المصرفية الالكترونية.

-يلعب بنك الجزائر دوراً فعالاً لتطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر غير أن بنية النظام المصرفي في الجزائر تستدعي مضاعفة الجهود لتعميق النظام المالي كخطوة أولى ثم اعتماد الصيرفة الالكترونية.

المنهج المتبع: من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا و الإجابة على الأسئلة المطروحة ، سنعتمد على المنهج الأسلوب الوصفي التحليلي، و قد اعتمدنا على هذا المنهج قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث و إختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها.

مباحث الدراسة:

المحور الأول: الصيرفة الالكترونية

المحور الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري

المحور الثالث: البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر

المحور الرابع: جهود بنك الجزائر لترقية المعاملات المصرفية الالكترونية

1.I- الصيرفة الالكترونية:

1-1.I- مفهوم الصيرفة الالكترونية:

تعرف الصيرفة الالكترونية بأنها تشمل المعاملات المالية بين المؤسسات المالية و الأفراد و الشركات التجارية و الحكومية و من أجل الربحية تحاول المنظمات المصرفية كالمؤسسات الأخرى السيطرة على التكاليف و خفض المصروفات التشغيلية متخذة من التكنولوجيا و الابتكار أدواتها لتحقيق ذلك، حيث يستطيع الزبون انطلاقاً من حاسوبه الشخصي الذي يربطه بحواسيب المصرف القيام بمختلف العمليات المصرفية¹ . كما تعرف على أنها : إجراء العمليات البنكية بطرق الكترونية أي استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال الجديدة سواء تعلق الامر بالسحب أو بالدفع أو بالانتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال البنوك ، في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطراً للتنقل للبنك ، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع بنكه و هو في المنزل أو في المكتب، و ما يعني ذلك من تجاوز لبعدي المكان و الزمان²

و يعرفها البعض على أنها : تلك العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف، الصراف الآلي، الانترنت، التلفزيون الرقمي، وغيرها من الوسائل و ذلك من قبل البنوك و المؤسسات المالية³

1.I.2- أشكال الصيرفة الالكترونية:

تتعدد خدمات الصيرفة الالكترونية و ذلك حسب الوسيلة المستخدمة ، فنجد من أهم تلك الخدمات أو الوسائل ما يلي⁴ :

- خدمات الصيرفة الالكترونية من خلال الصرافات الآلية : تعتبر الصرافات الآلية أول آلية للعمل المصرفي الالكتروني حيث تعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فرع البنك الواحد أو فروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة أي عميل من أي بنك ، وقد تطور عمل الصرافات الآلية من قيامها بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوراً ، إلى تقديم خدمات متقدمة في صرف المبالغ النقدية ، فأصبحت تقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية و تسديد الرسوم الحكومية ، وظهور البطاقات الذكية أصبح العميل بإمكانه شحن تلك البطاقات و استعمالها في دفع التزاماته في نقاط دفع متعددة.

الجدول رقم 1: مزايا استخدام الصراف الآلي

بالنسبة للعميل	بالنسبة للبنك
تغني العميل عن حمل النقود بكميات كبيرة الحصول على النقود في أي وقت و لعدة مرات في اليوم السرية التامة في أداء الخدمة التعرف على بعض الخدمات التي يعرضها البنك	معدل السحوبات من الصراف الآلي أقل من معدل السحوبات من الشباك مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأرصدة لمدة أطول لدى البنك. توفير الوقت و الجهد و توجيهه إلى خدمات أخرى. توفير تكلفة طبع و إعداد دفاتر الشيكات

المصدر: خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، دار وائل للنشر ، عمان، 2006، ص 208.

- خدمات الصيرفة الالكترونية عبر الهاتف : تعتمد هذه الخدمة أيضاً على وجود شبكة تربط فروع البنك الواحد ككل و تمكن الموظف من الوصول لبيانات العميل مباشرة من أي فروع البنك ، و يقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفه ، يتكفل

الموظف بعد ذلك بالرد على العميل من الوصول إلى بيانات حول العميل ويبدأ بتوجيه أسئلة محددة للتأكد من هويته . وقد وصلت آخر التطورات الآن إلى استخدام مراكز للاتصال في الإجابة على رسائل البريد الالكتروني و الذي أصبح أداة فعالة في التخاطب بين البنك و العميل ، و أصبح الاتجاه اليوم نحو الدمج وتكوين المؤسسات الكبيرة عن طريق لجوء بعض المصارف إلى المشاركة في مراكز الخدمات الهاتفية المصرفية مما أدى إلى تقليل التكلفة الكلية و توحيد الجهد .

- الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت : و هي تعد من أهم قنوات البنوك الالكترونية ، و تشمل الخدمات المالية و غير المالية من استفسارات عن المنتجات و الخدمات التي يقدمها البنك و كيفية الحصول عليها ، و أيضا الإعلان عن أسعار الصرف و أسعار الفائدة بالبنك و دفع فواتير الخدمات ، و إجراء التحويلات المالية و فتح الحسابات ، علاوة على الخدمات الحديثة مثل دفع الفواتير الالكترونية .

ينتمي هذا النوع من الخدمات إلى مجموع الخدمات التي يطلق عليها الخدمات المصرفية من المنزل ، الخدمات المصرفية عن بعد ، الخدمات المصرفية الفورية ، الخدمات المصرفية الذاتية .

لقد بدأت المصارف تدريجيا في تبني تقديم خدمات مصرفية عبر الانترنت نظرا لقلة تكاليفها ، وقد ساعد هذا التدرج في تقبل العملاء لهذه الخدمة و التأقلم معها و التدريب عليها ، وكان الهدف من استعمالها في المصارف هو إقامة مصرف كامل يقدم خدماته للعملاء ، و هو ما يطلق عليه المصرف الصوري أو الاعتباري.

تميز هذه الخدمة برخص تكلفتها و توفيرها لراحة العملاء ، و يحتاج البنك لتقديم هذا النوع من الخدمة إلى توفير شبكات عريضة داخل البلاد على الأقل و ربطها بالشبكة العالمية ، كما تتطلب من العميل معرفة استخدام برنامج التصفح على الشبكة و يمثل عامل الأمن الهامس الأكبر لانتشار هذه الخدمة .

- الصيرفة عبر الهاتف النقال : إن الاتجاه العام في العالم اليوم هو انتشار استخدام الهاتف النقال في نقل البيانات 1.2 بليون جهاز، بينما سيصل عدد مشتركى الانترنت عبر الشبكة الثابتة إلى 750 مليون لنفس الفترة ، و ستكون هي الوسيلة السهلة للاتصال ، و يتيح هذا الاتجاه تطوير استخدامات الهاتف النقال لأغراض متعددة كاستخدامه للدخول للشبكة العالمية و استخدامه في التطبيقات المتعلقة بها كقراءة البريد الالكتروني و تصفح المنتجات المعروضة و الترويج لها ، و من ثم يمكن استخدامه في تقديم خدمات الصيرفة⁵.

1.1-3- خصائص الصيرفة الالكترونية:

تمتاز البنوك الالكترونية بعدة مزايا تميزها عن البنوك التقليدية من بينها⁶:

- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات ، حيث أن كافة الاجراءات و المراسلات بين طرفي الخدمة المصرفية تتم إلكترونياً دون استخدام الورق .
- فتح المجال أمام المصارف الصغيرة الحجم لتوسيع نشاطها عالمياً باستخدام شبكة الانترنت دون الحاجة إلى التفرع خارجياً و زيادة الاستثمار في الموارد البشرية و غيرها.

- القدرة على إدارة العمليات المصرفية عبر شبكة الانترنت بكفاءة من أي موقع جغرافي، و بالتالي يستطيع المصرف اختيار أفضل الأماكن على مستوى العالم من حيث النظم الاقتصادية المشجعة ، أو الأوضاع السياسية المستقرة ، أو المعاملة الضريبية الأفضل، ليمارس أعماله في بيئة مناسبة و ينشرها في جميع أنحاء العالم .

- إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونياً مثل المنتجات الرقمية ككشوف الحسابات و الرصيد و غيرها.

- سرعة تغيير القواعد الحاكمة و ذلك لمواكبة التطور السريع في مجالات المعاملات الالكترونية.

1.1-4- مزايا الصيرفة الالكترونية : يقدم البنك الالكتروني خدمات بنكية متميزة عن بُعد في جميع الأوقات وطوال أيام الأسبوع بلا انقطاع وذلك باستخدام الاتصال التليفوني أو الإلكتروني عن طريق الإنترنت، و مما لا شك فيه أن هذا النوع الجديد من البنوك الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة له مزايا كثيرة للبنوك نفسها وللعملاء، وتتلخص أهم هذه المزايا فيما يلي⁷ :

- المزايا التي تتحقق للبنك: تتمثل أهم مزايا البنك الإلكتروني في توفير الوقت و الجهد و اتساع رقعة الخدمات و تخفيف العديد من التكاليف على عاتق البنك، إذ يقر العاملون في المجال البنكي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال البنوك العادية تكلف ما لا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال البنوك الإلكترونية، ومن ثم فإن من أهداف البنك الإلكتروني هو تقليل تكلفة الخدمة المقدمة للعميل وتحسين جودتها.

- المزايا التي تتحقق للعملاء: تتمثل في إمكانية طلب الخدمة من أي مكان به هاتف و حاسوب، وتوفير درجة عالية من الراحة للعميل، حيث تعرض الخدمات طوال ساعات اليوم وخلال كل أيام الأسبوع، بالإضافة إلى تنفيذ العمليات وتأكيداتها بسرعة فائقة و يحقق هذا النوع من البنوك سرية الحسابات التي يرغب بها الكثير من العملاء.

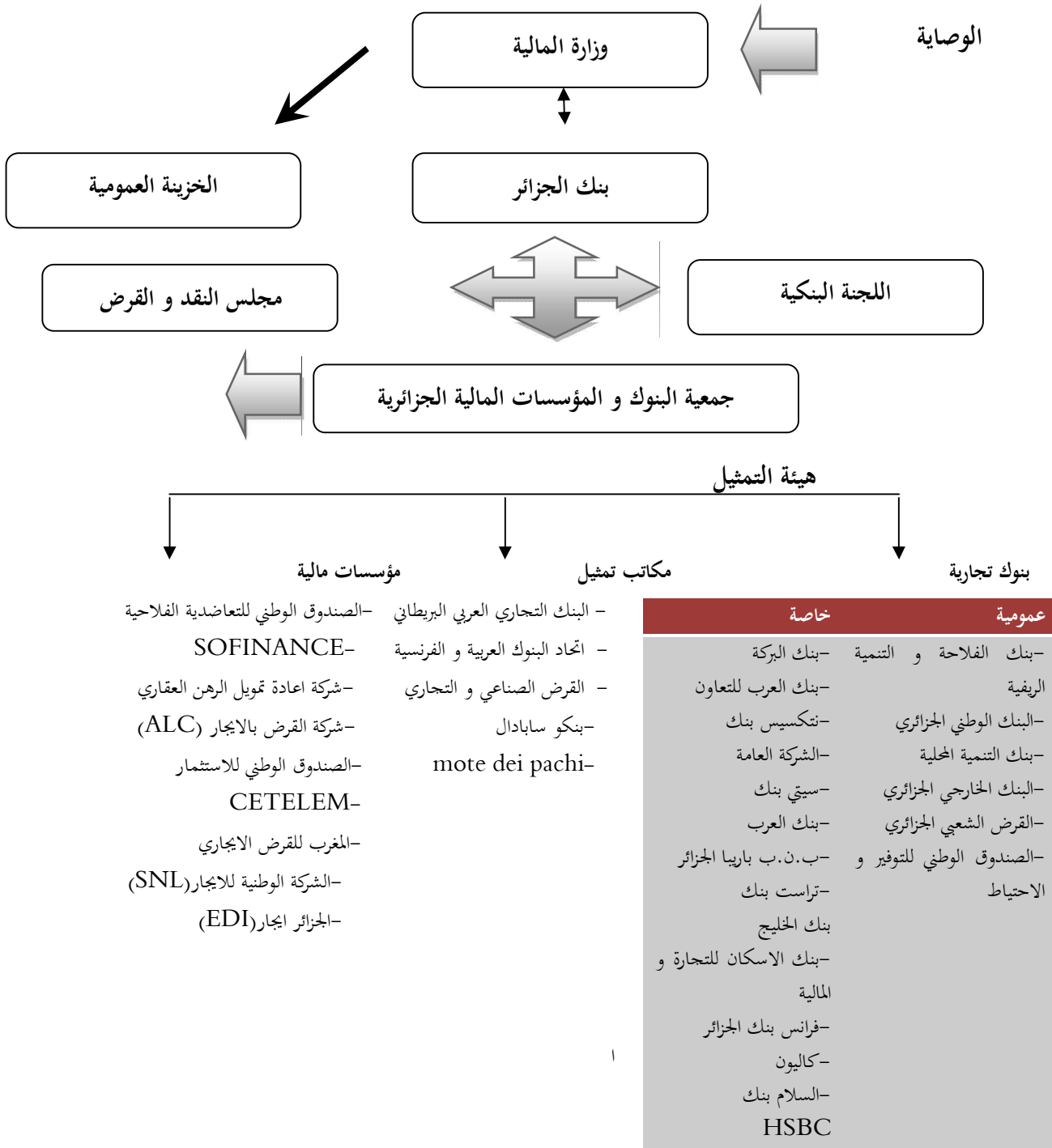
2.I- واقع النظام المصرفي الجزائري:

قد بذلت السلطات العمومية في الجزائر جهودا حثيثة لإصلاح و تحرير القطاع المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات و قامت بتكثيفها خلال عقد التسعينات و لقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع المصرفي في جوانب عديدة في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع مصر في كفاء، علما أن القطاع المصرفي الكفاء هو الذي يقوم بتعبئة و توسيع نطاق أدوات الادخار المتوفرة و خفض كلفة التمويل و تطوير إدارة المخاطر و تيسير تدفق السلع و الخدمات و دعم قدرة الاقتصاد الوطني في التصدي للالتزامات الخارجية غير المتوقعة و المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي.

2.I-1- هيكل المنظومة المصرفية في الجزائر:

قام مجلس النقد و القرض باعتماد عدد كبير منها، و يعد بنك البركة و هو بنك مختلط (بين بنك البركة الدولي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية) أول بنك خاص في الجزائر، و قد أثرت أزمة الخليفة و البنك التجاري الصناعي بشكل سلبي على البنوك التجارية الخاصة حيث تراجعت ثقة الجمهور في البنوك الخاصة، و ما يلاحظ الآن أن كل البنوك الخاصة هي فروع لبنوك أجنبية و لا يوجد بنك برأس مال جزائري و هذه الظاهرة أثارت العديد من التساؤلات حول أسباب فشل و عدم نجاح هذا النوع من البنوك في الجزائر.

الشكل رقم 1 : الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري



لمصدر: الموقع الرسمي لبنك الجزائر

2017-12-2

يوم:

عليه

اطلع

www.bank-of-algeria.dz/banque.htm

I.2-2-الكثافة المصرفية: من خلال هذا المؤشر يمكن قياس مدى توسع شبكة البنوك في دولة ما مما يعني توفر الخدمات المالية لنسبة كبير من السكان و ذلك دون تحمل تكلفة التنقل إلى الوكالات البنكية، كما يكشف هذا المؤشر عن قدرة البنوك على امتصاص الادخار العائلي.

الجدول رقم 2: الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الشبايك	1.301	1.324	1.367	1441	1478	1499	1525	1557	1577
عدد السكان /	26.40	26.700	26.30	25.500	25.40	25.50	25.63	25660	25900
عدد الشبايك	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2009 الى 2015

يكشف مؤشر الكثافة المصرفية عن مدى توسع شبكات البنوك العاملة و بالتالي قدرتها على توفير الخدمات المصرفية لأكبر عدد من شرائح المجتمع دون عقبات و تشير العديد من الدراسات إلى العلاقة بين تطور القطاع المصرفي و زيادة مستويات انتشار شبكة المصارف من رفع معدلات النمو و هذا من خلال رفع قدرة الأفراد على الاستفادة من خدمات التمويل.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطوراً في عدد الشبايك و فروع البنوك حيث انتقل عددها من 1300 سنة 2008 إلى 1577 شبك سنة 2016 ، غير أن الملاحظ أن معظم هذه الشبايك تابعة للبنوك العمومية ، أما إذا قارنا عدد السكان بعدد الشبايك نجد أنه لم يتجاوز 26900 نسمة لكل شبك.

أما شبكة مركز الصكوك البريدية (بريد الجزائر) فتميز بكثافة أكبر من كثافة شبكة القطاع المصرفي حيث تضم 3654 و كالة موصولة إلكترونياً موزعة بشكل أكثر شمولية على مستوى كامل التراب الوطني (المدن و الارياف) ، أي بمعدل وكالة لكل 3320 شخص عامل.

الجدول رقم 3: تطور عدد حسابات الایداع المفتوحة في الجزائر (من 2009 الى 2016)

عدد حسابات الایداع* المفتوحة بالنسبة للسكان البالغين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	1,7	2,5	2,5	2,6	2,71	2,98	2,93	2,95

* من طرف البنوك التجارية و مؤسسة بريد الجزائر.

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر للسنوات 2010، 2012، 2014، 2016

نلاحظ أن عدد حسابات الایداع المفتوحة عرف تطوراً و لكن أغلب هذه الحسابات هي حسابات بريدية جارية مفتوحة على مستوى مؤسسة بريد الجزائر(ليست مصنفة ضمن المؤسسات المصرفية)، فإذا اخذنا مثلاً سنة 2011 فقد بلغ عدد الحسابات المفتوحة النشطة (بما فيها الحسابات البريدية الجارية) حوالي 24,1 مليون حساب أي 2,5 حساب لكل شخص بلغ سن العمل، أما اذا اقتصرنا على حسابات الایداع في البنوك التجارية فلم يتعد عددها 9.01 مليون حساب بنكي بواقع 370 حساب لكل 1000 شخص من السكان البالغين سن العمل .

I.2-3-حجم الودائع:

تعتبر الودائع القلب النابض لأي بنك تجاري بحيث تمثل صلب عملية الوساطة المالية، و تنشأ الودائع بمجرد تدفق النقود السائلة إلى البنك الناتج عن عمليات الإيداع التي يقوم بها العملاء، و هي تعد أكبر مورد مالي لأي بنك تجاري يعتمد عليه في تمويل عملياته المختلفة.

الجدول رقم 4: نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2007-2016)

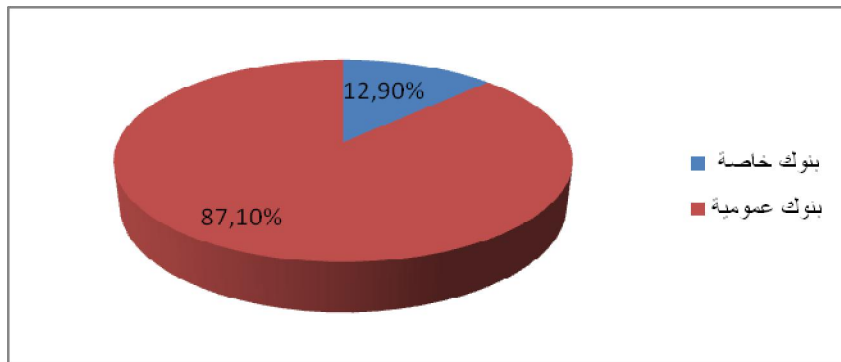
حجم الودائع (مليار دج)	الودائع لأجل (مليار دج)	الميل المتوسط = مجموع الودائع/الناتج المحلي الخام	السنة
4517,3	1761	48,01	2007
5161,8	1991	46,74	2008
5146,4	2228,9	50,77	2009
5712,1	2524,3	47,63	2010
6733,0	2787	46,15	2011
7238,0	3333	44,65	2012
7787,4	3691,7	46,78	2013
9117,5	4083,7	52,99	2014
9200,7	4443,3	55,45	2015
9319	4409,3	53,54	2016

المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم الودائع (تحت الطلب و لأجل) في ارتفاع مستمر ، و كذلك نلاحظ ازدياد حجم الودائع لأجل و التي تمثل الموارد الأكثر استقرارا للبنوك مقارنة بالودائع تحت الطلب.

و فيما يتعلق بالميل المتوسط للودائع المصرفية (و هو مؤشر يكشف مدى قدرة و فعالية البنوك التجارية في تعبئة الادخار) فمن خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن هذه النسبة لم تتجاوز 53% خلال فترة الدراسة، و هي نسبة ضعيفة تكشف عن مدى عجز النظام المصرفي الجزائري على استقطاب المدخرات و أن هناك حجم معتبر من السيولة يتم تداوله في القطاع الموازي ، علماً أن متوسط هذه النسبة في الدول العربية بلغت 82,8% (سنة 2013) حيث سجلت أعلى نسبة في لبنان بـ 338% و الأردن بنسبة 142,3% و الامارات 116%. و الملاحظ أن نسبة كبيرة من حجم الودائع تتركز لدى البنوك العمومية حيث نجد أن حصة البنوك الخاصة لم تتعد 12,9% سنة 2016.

الشكل رقم 2: حصة البنوك التجارية العمومية و الخاصة من الودائع المجمعة لسنة 2016



المصدر: تقرير بنك الجزائر، 2016

و يرجع ذلك إلى هيمنة القطاع الاقتصادي العمومي ممثلاً في قطاع المحروقات من جهة، و تراجع ثقة القطاع العائلي في البنوك الخاصة بعد أزمة الخليفة بنك (2003) مما جعل المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك العمومية هي أكثر انتشاراً بحوالي 1134 وكالة مقابل 355 وكالة فقط للبنوك التابعة للقطاع الخاص.

2.I-4- حجم القروض: تلعب البنوك دوراً متزايد الأهمية في النشاط الاقتصادي حيث تتمثل مهمتها الأساسية في توفير الأموال و تعبئتها في قنوات الاستثمار للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو العمالة الكاملة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

الجدول رقم 5: تطور حجم القروض الموزعة على القطاع العام و الخاص في الجزائر خلال الفترة (2007-2016)

الجمالي القروض الموزعة (مليار دج)	الائتمان للمؤسسات (مليار دج)	الممنوح العمومية للقطاع الخاص (مليار دج)	حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الخام	حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الخام	العام
2203,7	989,3	1214,4	12,9	12,9	2007
2614,1	1202,2	1411,9	12,78	12,78	2008
3085,1	1485,9	1599,2	15,77	15,77	2009
3266,7	1461,4	1805,3	15,05	15,05	2010
3724,7	1742,3	1982,4	13,52	13,52	2011
4285,6	2040,7	2244,9	13,84	13,84	2012
5154,5	2434,3	2720,2	16,34	16,34	2013
6502,9	3382,9	3120,0	18,13	18,13	2014
7275,6	3689,0	3586,6	21,61	21,61	2015
7909,8	3952,1	3957,7	22,74	22,74	2016

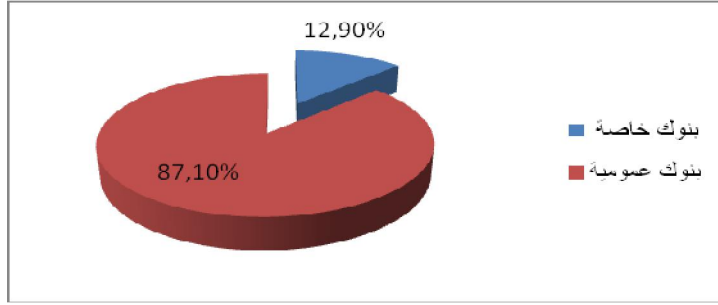
المصدر: من اعداد الباحثين

لقد سجلت المنظومة المصرفية الجزائرية بعض التطور و هذا ما نلاحظه من خلال اجمالي حجم القروض الذي تضاعف ستة مرات سنة 2014 مقارنة بسنة 2000 ، و هذه القروض كانت موزعة على القطاعين العام و الخاص بنسب متفاوتة ، فبعدها كان القطاع العام يستحوذ على أكبر حصة في بداية الالفية بنسبة تجاوزت 70% من القروض الموزعة، أصبحت هذه النسبة في تراجع الى أن بلغت 52% سنة 2014، و هذا مقابل ارتفاع حجم القروض التي استفادت منها مؤسسات القطاع الخاص، و هذا يعكس رغبة السلطات العمومية في تأهيل القطاع الخاص (خاصة المؤسسات الصغيرة و الصغيرة) ليساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية.

غير انه اذا نسبنا حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الخام (أنظر الجدول اعلاه) نلاحظ أن هذه النسبة لم تتعد 22% خلال فترة الدراسة و هي نسبة ضعيفة اذا ما قورنت بباقي الدول حيث نجد أن هذه النسبة بلغت في السودان 22,4% و 30% في مصر و 117% في ماليزيا و 116% في فرنسا⁸ ، و رغم السيولة العالية التي تتميز بها البنوك التجارية في الجزائر (خاصة الفترة من 2002 الى 2014) عن غيرها في باقي الدول، إلا أن ذلك لم يساهم بالشكل المطلوب في توزيع القروض لتمويل التنمية الاقتصادية و هذا بسبب خطر القرض الذي ما يزال يمثل المعوق الأساسي لهذه العملية⁹ فتكلفة الخطر لا تزال مرتفعة فقد نسبة المؤونات مشكلة الى اجمالي ناتج الاستغلال في سنة 2015 بـ 30,1% و ارتفعت إلى 36,4% سنة 2016 ، كما أن القرار المتعلق بمنع القروض الاستهلاكية الذي اتخذته السلطات العمومية أثر بشكل كبير على فعالية البنوك خاصة تلك المتخصصة في توزيع القروض الاستهلاكية.

والملاحظ أن البنوك العمومية هي التي تستحوذ على أكبر نسبة من القروض الموزعة بنسبة 87,6% سنة 2016 بينما تبقى مساهمة البنوك الخاصة متواضعة حيث قدرت سنة 2016 بـ 12,4% فقط.

الشكل رقم 3: حصة البنوك العمومية و البنوك الخاصة من القروض الموزعة لسنة 2016



المصدر : تقرير بنك الجزائر، 2016.

3.I- البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر

شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات نموا سريعا خلال السنوات القليلة الماضية ، و ازداد استخدام هذه التكنولوجيا بشكل ملموس في القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية ، و ازدهرت الخدمات الالكترونية ، و لكن بالرغم من النمو المضطرد الذي شهده القطاع تبقى الجهود المبذولة ضعيفة خاصة بالمقارنة مع البلدان التي هي جزء من اقتصاد المعرفة.

و يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بأنها "جمع وتخزين ومعالجة وبث واستخدام المعلومات ولا يقتصر ذلك على التجهيزات المادية Hardware أو البرامج Software ولكن ينصرف كذلك إلى أهمية دور الإنسان وغاياته التي يرحوها من تطبيق واستخدام تلك التكنولوجيا والقيم والمبادئ التي يلجأ إليها لتحقيق خياراته"¹⁰.

كما يعرفها Jane Laudon و Kenneth Laudon على أنها "أداة من أدوات التسيير المستخدمة والتي تتكون من خمسة مكونات"¹¹:

- العتاد المعلوماتي؛
- البرمجيات؛
- تكنولوجيا التخزين: تتمثل في الحوامل الفيزيائية لتخزين المعطيات كالأقراص الصلبة والضوئية وبرمجيات لتنظيم المعطيات على الحوامل الفيزيائية؛
- تكنولوجيا الاتصال: معدات ووسائط فيزيائية وبرمجيات تربط مختلف لواحق العتاد وتعمل على نقل المعطيات من مكان إلى آخر؛
- الشبكات: تربط الحواسيب لتبادل المعطيات أو الموارد.

3.I-1- الاستراتيجيات المعتمدة في الجزائر لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات:

يمثل توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخلا يعبر عن تغيير رئيسي في ثقافة وممارسة الأعمال الحكومية، كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها، وبالتالي تمكينها من تنفيذ سياساتها وخططها بكفاءة مرتفعة.

سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الأنترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الأنترنت في شهر مارس من عام 1994، عن طريق مركز البحث العلمي والتقني (Center de recherche et d'information scientifique et technique) الذي تم إنشاؤه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1986، وكان من مهامه الأساسية إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية. وعرفت الجزائر منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الأنترنت، وكانت الجزائر مرتبطة بالأنترنت عن طريق إيطاليا، تقدر سرعة الارتباط بـ 9600 حرف ثنائي في الثانية (9.6Ko) وهي سرعة جد ضعيفة، وذلك في

إطار مشروع التعاون مع منظمة اليونسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى (Réseau d' information africain)، وتمثل الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا¹².

الجدول رقم 6: ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2017

المرتبة العالمية	المرتبة الاقليمية	الاقتصاد
31	01	البحرين
39	02	قطر
40	03	الامارات العربية المتحدة
54	04	المملكة العربية السعودية
62	05	عمان
64	06	لبنان
70	07	الاردن
71	08	الكويت
99	09	تونس
100	10	المغرب
102	11	الجزائر
103	12	مصر

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر جاءت في المراتب الأخيرة حسب مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء في المنطقة العربية (المرتبة 11) أو بالنسبة لباقي دول العالم (المرتبة 102) وهذا يدل أن الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في الجزائر لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

الجدول رقم 7: مدى نجاح استراتيجيات الدول العربية لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات الى سنة 2013.

البلد	عنوان الاستراتيجية	الوضع	سنة الاعتماد	الجهة المسؤولة	التقدم المحرز
الاردن	الاستراتيجية الوطنية الأردنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2013	معتمدة	2012	وزارة الاعلام و تكنولوجيا الاتصالات	جيد
الامارات	السياسة العامة لقطاع الاتصالات في دولة الامارات	معتمدة	2006	هيئة تنظيم الاتصالات	ممتاز
البحرين	الخطة الوطنية الثالثة للاتصالات	معتمدة	2012	هيئة تنظيم الاتصالات	ممتاز
تونس	المخطط الاستراتيجي الوطني لقطاع ت.م.ا	قيد التحديث	قيد التحديث	وزارة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	وسط
الجزائر	الجزائر الالكترونية	معتمدة	2008	وزارة البريد و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	محدود
عمان	عمان الرقمية	معتمدة	2002	هيئة تقنية المعلومات	جيد
قطر	الاستراتيجية الوطنية للاتصالات و تكنولوجيا المعلومات	معتمدة	2011	المجلس الأعلى للاتصالات	ممتاز
المغرب	المغرب الرقمي	معتمدة	2009	وزارة التجارة و الصناعة و التكنولوجيا الحديثة	جيد

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، 2014. ص 08.

فرغم أن الجزائر اعتمدت استراتيجية تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات مبكراً (2008) مقارنة بالدول العربية الأخرى (قطر في 2011، المغرب في 2009)، إلا أن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب.

3.I-2- مؤشرات متعلقة بمعدلات النفاذ الى شبكة الانترنت و الهاتف النقال و الثابت: يعتبر عامل الاتصال بشبكة الانترنت أمرًا حاسمًا في مجال الاعمال و التجارة الالكترونية ، و يلاحظ وجود تأخر نسبي في معدلات النفاذ و استعمال الانترنت في الدول العربية و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 8: تطور معدلات النفاذ الى الانترنت و الهاتف النقال و الثابت في دول مختارة خلال سنتي 2010/ 2016

البلد	نسبة مستعملي الانترنت (%)	مستعملوا الانترنت الثابت عريض النطاق (لكل 100 شخص)	مستعملوا الانترنت النقال عريض النطاق (لكل 100 شخص)	معدل النفاذ الى خدمات الهاتف الثابت (لكل 100 شخص)	معدل النفاذ الى خدمات الهاتف النقال (لكل 100 شخص)
الجزائر	42,9	6,9	2,4	8,2	117,0
مصر	39,2	5,2	1,9	7,1	113,7
الاردن	62,3	5,8	4,5	4,8	179,4
قطر	94,3	10,8	-	19,3	147,1
الكويت	78,4	2,8	1,5	11,0	146,6
الامارات	90,6	13,3	9,3	23,4	204,0
البحرين	98,0	16,8	12,4	20,8	216,9
لبنان	76,1	25,6	7,6	21,0	96,4
المغرب	58,3	3,7	1,6	6,0	120,7
السعودية	73,8	10,8	6,3	12,0	157,5
تونس	50,9	5,6	4,5	8,6	125,8

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2017.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مختلف الدول العربية أصبحت تحقق نتائج مرضية بالنسبة لانتشار الهاتف النقال و تحطت معدلات النفاذ العالمية حيث نجد أن هذا المعدل تجاوز حاجز 100.

أما بالنسبة لمؤشر انتشار الانترنت عريض النطاق الثابت فنلاحظ أن الجزائر حققت نسبة 6% و هو متدني إذا ما قورن بباقي الدول العربية التي حققت قفزة نوعية في هذا المجال.

أما بالنسبة لمؤشر انتشار الانترنت النقال فنلاحظ أن الجزائر حققت نسبة مقبولة سنة 2016 تجاوزت 50%، و تجدر الاشارة هنا الى أن الهاتف النقال يمكن أن يكون بديلا للهاتف الثابت ، حيث نلاحظ تراجع لاستعمالات الهاتف الثابت و الانترنت الثابت في مقابل ارتفاع عدد مستعملي الهاتف النقال و الانترنت النقال.

أما في ما يتعلق بمؤشر عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (اي الذين لديهم قدرة على الاتصال بالانترنت عن طريق مقاهي الانترنت او اي وسيلة أخرى) فنلاحظ أن هناك تفاوت ملحوظ بين الدول العربية فمثلا بلغت نسبة مستعملي الانترنت في الجزائر 43% أي في نفس مستوى المعدل العالمي الذي بلغ 43,4% ، عموما يمكن القول أن عدد مستعملي الانترنت في الدول العربية يتزايد بنسب مقبولة.

3.I-3- أسعار الانترنت: لا تزال أسعار الانترنت من المعوقات الرئيسية لانتشار الانترنت في العديد من الدول خاصة المتخلفة منها.

الجدول رقم 9: أسعار الانترنت الثابت عريض النطاق و الانترنت النقال لسنة 2014

الترتيب الدولي	البلد	الإنترنت الثابت عرض النطاق % من الدخل الفردي الاجمالي للفرد	الترتيب الدولي	الإنترنت النقال % من الدخل الفردي الاجمالي للفرد (500 ميغابايت)
02	الكويت	0,26	25	0,4
20	البحرين	0,76	31	0,46
41	الامارات	1,07	28	0,44
48	تونس	1,19	81	1,30
68	السعودية	1,90	63	0,89
73	لبنان	2,1	83	1,32
81	مصر	2,56	73	1,18
91	الجزائر	3,38	82	1,30

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، قياس مجتمع المعلومات، 2016، ص 13.

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول وربطها مع البيانات و المؤشرات المتعلقة بانتشار و استعمال الإنترنت يتبين لنا وجود نوع من الارتباط بين قيمة سعر سلة تكنولوجيا المعلومات وخصوصاً القدرة على اقتناء خدمات الحزمة العريضة الثابتة و معدلات انتشار الإنترنت في المنطقة العربية بشكل عام و في الجزائر بشكل خاص. فقد سجلت الكويت وقطر و عمان و الامارات العربية المتحدة و البحرين مثلاً أعلى معدلات انتشار خدمات الإنترنت، أما البلدان الأقل نمواً مثل السودان و الجزائر يلاحظ ارتفاع تكلفة خدمات الحزمة العريضة مقارنة بتكلفتها في البلدان الأكثر تقدماً و انخفاضاً في معدلات انتشار الإنترنت.

3.I-4- أثر تكنولوجيا المعلومات على امكانية النفاذ الى الخدمات الاساسية: يقيس مؤشر الجاهزية الشبكية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي مدى جاهزية الدول للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تعزيز قدراتها التنافسية و تتضمن مكونات المؤشر عدة مؤشرات فرعية من بينها أثر تكنولوجيا المعلومات على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي و يقوم أحد المؤشرات الفرعية بقياس أثر هذه التكنولوجيا على النفاذ الى الخدمات الاساسية.

يتم تصنيف الدول وفق هذا المؤشر بإطاء علامة تمتد من 1 (عدم امكانية النفاذ الى المحتوى الرقمي) الى 7 (امكانية النفاذ الى المحتوى الرقمي من خلال مجموعة واسعة من البرامج)

الجدول رقم 10: أثر تكنولوجيا المعلومات على امكانية النفاذ الى الخدمات الاساسية في بعض الدول خلال الفترة 2012-2015

البلد	2012	2013	2014	2015
الامارات العربية	5,8	5,9	6,1	6,1
قطر	6,2	6,1	6,1	6,0
البحرين	5,8	5,8	5,4	5,3
المملكة العربية السعودية	5,5	5,6	5,5	5,3
الاردن	4,6	4,7	4,9	4,9
تونس	5,2	-	4,1	4,0
المغرب	4,1	3,9	3,6	3,8
الجزائر	3,1	2,6	3,0	3,2

المصدر: WEF, Global Information Technology Report, 2007-2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك دولا عربية رائدة في مجال الاستفادة من الخدمات الاساسية من خلال تكنولوجيا المعلومات (الامارات و قطر) و هناك دول أخرى تم تصنيفها من بين الدول الأضعف التي تشهد قصوراً كبيراً في استعمال تكنولوجيا المعلومات مثل الجزائر، الأمر الذي يتطلب اتخاذ اجراءات استعجالية لتصحيح الوضع.

لقد تم إطلاق مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر منذ فترة وجيزة لكنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع وذلك بسبب جملة من العقبات نذكر من أهمها ما يلي¹³:

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت؛
- التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتبنيها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية دول العالم المتقدم في هذا المجال لاسيما وأن الجزائر على مقربة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- محدودية الانتشار واستخدامات الانترنت في الجزائر، ذلك أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة؛
- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، وتسير بوتيرة بطيئة رغم تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية ؛
- هناك أيضا المعوقات المتعلقة بالجانب التشريعي المتمثل في غياب قانون المعاملات الالكترونية؛
- بطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والاندماج بالإضافة إلى طغيان البيروقراطية في الجانب الإداري وانخفاض مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها؛
- ضعف المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري رغم ارتفاعه الملحوظ في السنوات الأخيرة في مقابل تواضع الثقافة المعلوماتية والتفاعل الالكتروني.

4.I- جهود بنك الجزائر لترقية المعاملات المصرفية الالكترونية

يلعب بنك الجزائر دوراً فعالاً محاولاً تطوير القطاع المصرفي ليرقى الى مواكبة التطورات العالمية لا سيما المعاملات الالكترونية التي أصبحت سمة العصر، و رغم وجود العديد من المعوقات التي تحول دون إيجاد الارضية المناسبة لادخال تكنولوجيا المعلومات ضمن اولويات البنوك الجزائرية إلا أن هناك تطوراً نسبياً قد لا يرقى الى المستوى المطلوب و لكنه يكاد يشكل لبنة أساسية تساهم في ترقية العمل المصرفي الالكتروني في الجزائر. و من أهم ما تم انجازه ما يلي:

4.I-1- اعتماد نظام الدفع الاجمالي الفوري ARTS :

دخل هذا النظام حيز التنفيذ سنة 2006 و هو نظام تسوية أو مقاصة الكتروني بين البنوك و يتعلق الامر بالمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل، و قد نتج عن اعتماد هذا النظام أثر معتبر على تسيير خزانة البنوك على أساس أن كل تدفقات الدفع بين البنوك عن طريق تحويل مبلغ يفوق مليون دينار إضافة الى المدفوعات المستعجلة أصبحت تمر عبر هذا النظام سواء تعلق الأمر بالتحويل لحسابهم الخاص أو التحويل لحساب الزبائن.

ما يميز النظام الجزائري للدفع الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة هو الأهمية النسبية لحجم العمليات من بنك الى بنك مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن البنوك.

I.4-2- اعتماد نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI)¹⁴:

دخل نظام المقاصة الالكترونية حيز الخدمة في ماي 2006، يسمح هذا النظام بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور (شيكات، أوراق تجارية، تحويلات، عمليات على البطاقات...)، بدأ تشغيل النظام بمقاصة الشيكات الموحدة، و أدخلت الوسائل الأخرى في النظام تدريجياً.

يسير هذا النظام من طرف مركز المقاصة القبلية بين البنوك و هو شركة أسهم، فرع لبنك الجزائر و التي فتح رأس مالها أمام مساهمة البنوك العاملة.

يعمل النظام على أساس المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع حيث يتم صب الأرصدة الصافية من أجل التسوية المؤجلة في نظام آرتسفي ساعة محددة مسبقاً في النظام.

تشمل هندسة نظام أتكي مرحلة تبادل أوامر الدفع بشكل متواصل بين المشاركين تبعاً لمظهر يوم التبادل و مرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف حسب كل مشارك قبل إقفال يوم التبادل و مرحلة للصب من أجل تسوية الأرصدة الصافية في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في نظام آرتس.

II- النتائج ومناقشتها :

- يشهد القطاع المصرفي في الجزائر تأخراً كبيراً حيث أن كل المؤشرات لا تزال بعيدة عن المعدلات المعتمدة دولياً.

- تركز مختلف المعاملات المصرفية في عدد قليل من البنوك العمومية التي لا تزال تسيطر على الساحة المصرفية في الجزائر.

- انخفاض في معدلات النفاذ الى الخدمات المصرفية سواء من حيث الأوعية الادخارية أو الاقراضية.

- ضعف انتشار البنوك خاصة في المناطق الريفية و النائية.

- عدم قدرة البنوك على نشر الوعي المصرفي، مما أدى إلى ضعف الثقافة المصرفية و بالتالي ضعف الاعتماد على البنوك لإجراء مختلف العمليات المالية.

- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و هذا ما تكشفه مختلف المؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة.

- ضعف انتشار الانترنت الثابت و النقال في الجزائر.

- عدم وجود استراتيجيات واضحة و شفافة لنشر و اعتماد تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

- ارتفاع تكلفة الانترنت أصبح من بين اهم العقبات التي أدت الى ضعف انتشار الانترنت خاصة الثابت.

التوصيات:

قبل اعتماد الصيرفة الالكترونية يجب :

- إصلاح المنظومة المصرفية من خلال تسهيل الاستفادة من مختلف العمليات المالية و تطوير الأوعية الادخارية و الاقراضية بما يتناسب مع توجهات الزبائن.

- تدعيم ثقة الجمهور في البنوك الخاصة من خلال تفعيل شبكات الأمان.

- تحويل بريد الجزائر الى بنك تجاري لتوسيع استفادة الافراد من الخدمات المصرفية.

- إحداث تعميق مالي و هذا من خلال تقريب البنك من المواطن و منح إمكانية لاستفادة الطبقات الفقيرة من التمويلات التي يمكن للبنك أن يقدمها.

- نشر الثقافة المصرفية بين أفراد المجتمع.

كما يجب القيام بتطوير مجتمع الموازاة مع الجهود المبذولة لنشر الوعي المصرفي و هذا من خلال:

-تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

-صياغة استراتيجية وطنية واضحة المعالم و شفافة تهدف إلى تعزيز القدرات المعرفية و نشر استعمال التكنولوجيا الحديثة بدءاً من المدارس و الجامعات.

-تخفيض تكاليف الانترنت بحيث تكون في متناول مختلف شرائح المجتمع.

-محاولة طرح الاستفادة من بعض الخدمات الأساسية للمرافق العمومية عن طريق الانترنت.

III- الخلاصة :

لقد أصبحت الصيرفة الالكترونية من بين اهم التحديات التي تواجه البنوك التقليدية خاصة في الجزائر، إذ أصبح هناك توجه نحو نشر الخدمات المصرفية الالكترونية سواء بالنسبة للبنوك الخاصة أو العمومية ، غير أن هذا التحول لا بد أن يترافق مع تحولات جذرية في مجال التقاليد المصرفية و إعطاء صورة صادقة عن الخدمات الالكترونية لكسب ثقة العميل خاصة في الدول التي تشهد تأخراً في صياغة الاستراتيجيات المناسبة لبناء مجتمع المعرفة.

و من خلال دراستنا لمدى انتشار تكنولوجيا المعلومات و جدنا أن هناك تفاوتاً كبيراً يفسر بوجود فجوة رقمية واسعة بين الدول المتقدمة و باقي الدول التي تشهد تخلفاً كبيراً يجب استدرাকে عن طريق تعزيز الانسجام بين الاستراتيجيات الوطنية و الخطط التنفيذية من جهة و الأولويات الوطنية و الواقع الاقتصادي من جهة أخرى.

فتطوير الصيرفة الالكترونية ليست مهمة البنوك التجارية وحدها ففي ظل غياب بنية تحتية أساسية لتكنولوجيا المعلومات و انخفاض انتشار و استعمال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات و الاتصالات لا يمكن بأي حال من الأحوال تطوير صناعة مصرفية إلكترونية.

- الإحالات والمراجع :

¹ طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.ص 141.

² رحيم حسين، حسين معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، من ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية يومي 14،15 ديسمبر 2004 بجامعة الشلف، ص 08

³ أحمد بوراس، السعيد بريك، أعمال الصيرفة الالكترونية-الأدوات و المخاطر-دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 99.

⁴ تقرورت محمد، واقع و آفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسينية بن بوعلي- الشلف، 2005.ص 113-114

⁵ عز الدين كامل أمين مصطفى، " مفهوم و مقومات العمل المصرفي الالكتروني " ،اتحاد المصارف العربية، العدد 282، ماي 2004، ص 33.

⁶ ناظم محمد نوري الشمري و عبد الفتاح رهبر العبدلات، الصيرفة الالكترونية الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسع، دار وائل للنشر و التوزيع، الادرن 2008، ص 34.

⁷ معطى الله خير الدين، بوقموم محمد، " المعلوماتية والجهاز البنكي - حتمية تطوير الخدمات المصرفية- "، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع و تحديات-، جامعة حسينية بن بوعلي- شلف -، 14-15 ديسمبر 2004، ص 198.

* احصائيات 2016 .

⁸ البنك الدولي، مؤشرات التنمية، 2014.

⁹ Patricia Alonso Gamo. David Marston, Algérie :Rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV, Fond Monétaire International, Décembre 2010. P15.

¹⁰ حسين محمد احمد عبد الباسط، التطبيقات والأساليب الناجحة لإستخدام تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات في تعليم و تعلم الجغرافيا، مقدم لمؤتمر

(ICT-Learne 2004)، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي، في الفترة 11-13 أكتوبر 2004، ص 02.

- ¹¹ شوقي شاذلي، أثر إستخدام التكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص ص: 12-13.
- ¹² إبراهيم ، بختي ، الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث ، عدد 01 ، جامعة ورقلة ، 2002 ، ص 31
- ¹³13 عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر (دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص ص: 103-104.
- ¹⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2008. ص 102.